المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات

رسالة دورية عدد: 59 س3

الرباط في: **21 يونيو 2014**

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

الموضوع: تفعيل دور اللجان الجهوية لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة.

المرجع: منشور وزير العدل عدد 49 س 3 بتاريخ 18 ديسمبر 2006.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، في إطار السهر على تذليل الصعوبات التي تعترض عملية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة وأشخاص القانون العام، ورغبة في تفعيل دور اللجنة المركزية واللجن الجهوية المحدثة بموجب منشور السيد وزير العدل بتاريخ 18 دجنبر 2006 تحت عدد 49 س 3، بخصوص تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة والمؤسسات والمكاتب العمومية وإعطائها دفعة جديدة لتحقيق الغايات المرجوة منها.

فإني أطلب منكم الحرص على تفعيل عمل اللجن الجهوية المذكورة بشكل منتظم، مع العمل على اتخاذ التدابير الآتية:

- استدعاء كافة ممثلي القطاعات الحكومية الممثلة في اللجن الجهوية، بالإضافة إلى الأعضاء الذين تمت إضافة عضويتهم (ممثلون عن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك وفروع بنك المغرب والمندوبية السامية لإدارة المياه والغابات ومحاربة التصحر، والخزينة العامة للمملكة وكتابة الضبط)؛

- تحديد الأحكام العالقة موضوع صعوبة التنفيذ؛

- وضع قوائم الملفات العالقة ودراستها والتشاور حول الحلول الممكنة لتنفيذها؛

- تكليف أعضاء اللجنة ذوي الاختصاص بتوفير المعلومات اللازمة لتسهيل عملية التنفيذ؛

- موافاة اللجنة المركزية بقائمة الملفات العالقة وأسماء وصفات أعضاء اللجن الجهوية؛

- إعداد تقارير ترفع إلى اللجنة المركزية بصفة دورية كل ثلاثة أشهر؛

- تقديم مقترحات أو توصيات مرتبطة بتسهيل عملية التنفيذ؛

ونظرا لما لهذه التدابير من أهمية بالغة في حماية المال العام واستيفاء الدولة لحقوقها، فإني أهيب بكم السهر على تنفيذ التدابير المذكورة بالحرص اللازم، وموافاتي بما قد يعترضكم من صعوبات في الموضوع والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد